السفير المصري هنأ الأمير وولي عهده الأمين بعيد الفطر واستقبل مهنئيه

6

ردا على سؤال النائب خليل الصالح

العزب: الأسئلة البرلمانية عن تعيينات النيابة تعد تدخلا في شؤون السلطة القضائية

المستشار المطاوعة: اختيار وكلاء النيابة من اختصاص المجلس الأعلى للقضاء والأسئلة النيابية فيها تعرض مباشر لشؤون القضاء

خليل الصالح

د. فالح العزب

ربيع سكر

أكد وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور فالح العزب أن الأسئلة البرلمانية المقدمة من بعض النواب بشأن شروط وضوابط القبول لشغل وظيفة وكيل نيابة تعد تدخلا في شؤون السلطة القضائية مشيرا إلى أنه طبقا لقانون تنظيم القضاء فإنه من اختصاص المجلس الأعلى للقضاء خاص من شؤون القضاء.

تعيين القضاة وأعضاء النيابة العامة الذي يعد أحد العناصر الأساسية لاستقلال القضاء الذي كفله الدستور في المادة 163.

وقال رئيس مجلس القضاء الأعلى المستشار يوسف المطاوعة في كتاب أرفقه العزب مع رده على سؤال النائب خليل الصالح وحصلت عليه «الوسط»: ان كانت اجراءات الإعلان عن وظيفة وكيل النيابة تتم بمعرفة وزارة العدل أو ان قرار التعيين يصدر من وزير العدل فإن ذلك كله لا يعدو في الحقيقة أن يكون اجراءات وقرارات إدارية تتم تنفيذا لما خلص اليه قرار المجلس الأعلى للقضاء في شأن من شؤون القضاء.

وأضاف المطاوعة: ان اختيار وكلاء النيابة من اختصاص المجلس الأعلى للقضاء والأسئلة النيابية فيها تعد تعرضا مباشرا لشأن خاص من شؤون القضاء.

صورة من رد وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور فالح العزب

صورة من رد رئيس مجلس القضاء الأعلى المستشار يوسف المطاوعة

قيام وزارة العدل بالإعلان عن وظيفة وكيل نيابة أو قرار التعيين الصادر من وزير العدل هو إجراء إداري تنفيذا لقرار «القضاء الأعلى»

إنهاء التعاقد مع المستشارين المصريين عقب استجواب الحمود

العبدالله: إحالة قيادي في «الإعلام» إلى مجلس الخدمة المدنية لمجازاته تأديبيا

- عدم فتح أي حساب على مواقع التواصل يخص «الإعلام» إلا بمعرفة إدارة التواصل الاجتماعي
- التعاقد مع أحد المستشارين القانونيين الكويتيين لدعم القطاع القانوني والاستعانة بخبراء كويتيين
- تشكيل لجنة للتظلم من قرارات رفض نشر الكتب تضم في عضويتها ممثلي المجتمع المدني
- إصدار لائحة جديدة بنظام وقواعد رقابة الكتب المقروءة تحقق قدرا أكبر من الصلاحيات والمرونة

الشيخ محمد العبدالله

الشيخ سلمان الحمود

د. عبدالكريم الكندري

ربيع سكر

أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله أنه في أعقاب استجواب وزير الاعلام السابق الشيخ سلمان الحمود بادرت الوزارة باتخاذ عدة اجراءات للتحقيق ومعالجة ما ورد في الاستجواب، وتقرر انهاء التعاقد مع المستشارين المصريين بمسمى وظيفي باحث قانوني و اختصاصي قانوني، وإحالة احد القياديين بالوزارة إلى مجلس الخدمة المدنية بهيئة تأديبية لمجازاته تأديبيا، وإحالة بعض الموظفين للتحقيق ولم ينته التحقيق بعد، وعدم فتح أي حساب على مواقع التواصل الاجتماعي يخص وزارة الإعلام أو أي من قطاعاتها إلا بمعرفة إدارة التواصل الاجتماعي.

وقال العبدالله في رده على سؤال النائب الدكتور عبدالكريم الكندري وحصلت عليه «الوسط» : إنه تقرر التعاقد مع أحد المستشارين القانونيين الكويتيين لدعم القطاع القانوني والاستعانة بخبراء كويتيين ليحلوا محل غير الكويتيين ، و تشكيل لجنة للتظلم من قرارات رفض نشر الكتب تضم في عضويتها ممثلي المجتمع المدني و إصدار لائحة جديدة بنظام وقواعد رقابة الكتب المقروءة تحقق قدر أكبر من الصلاحيات والمرونة.

وكان مجلس الامة في جلسة 31 يناير 2017 ناقش الاستجواب المقدم من النواب وليد الطبطبائي والحميدي السبيعي وعبد الوهاب البابطين الى وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب السابق الشيخ سلمان الحمود متضمناً 4 محاور كالآتي:

الأول: إيقاف النشاط الرياضي في دولة الكويت.

الثاني: التفريط بالأموال العامة وهدرها ووجود شبهة تنفيع بشكل يخالف نصوص الدستور والقوانين المنظمة لأوجه الصرف للمال العام في وزارة الشباب والهيئات التابعة له.

لثالث: التجاوزات المالية والإدارية التي وقعت تحت مسؤولية الوزير المستجوب في وزارة الإعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والتي مازالت قائمة ومستمرة حتى الآن من دون اتخاذ أي إجراء بحقها أو إعادة الأموال العامة التي تم الاعتداء عليها.

المحور الرابع: تجاوز الوزير المستجوب على حرية الصحافة وملاحقة المغردين والناشرين من خلال السعي لإصدار قرارات وتشريعات مقيدة لحرية الرأي والنشر.

تحدث النائبان علي الدقباسي وصالح عاشور مؤيدين للاستجواب، فيما تحدث النائبان د. خليل عبد الله واحمد الفضل معارضين.

بعد الانتهاء من المناقشة قدم 10 نواب طلبا بطرح الثقة في الوزير الحمود هم ثامر السويط وشعيب المويزري وخالد العتيبي ومبارك الحجرف وعبد الله فهاد ومرزوق الخليفة وعبد الكريم الكندري ونايف المرداس ووليد الطبطبائي ومحمد المطير، وقبل جلسة مناقشة طلب طرح الثقة بيوم واحد قدم الوزير استقالته بتاريخ 7 فبراير 2017.

صورة من كتاب وكيل وزارة الاعلام المرفق مع رد الوزير العبدالله

نشرت تغريدات بها شائعات قد يترتب عليها خسائر مالية

الصبيح: «الكويتية لخدمات الطيران» تقدمت بشكاوى ضد حسابات تسيء لسمعة الشركة

هند الصبيح

خالد الشطي

ربيع سكر

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح أن الشركة الكويتية لخدمات الطيران قامت بالتقدم بعدة شكاوى ضد حسابات تتضمن الإساءة لسمعة الشركة الكويتية لخدمات الطيران والقائمين عليها، إذ تضمنت تلك التغريدات مجموعة من الشائعات المغرضة والمعلومات المغلوطة التي لا أساس لها من الصحة، وهو ما من شأنه ان ينعكس سلبا على الشركة ويضر بسمعتها التجارية ويؤثر في علاقاتها مع المتعاملين معها وما قد يترتب على ذلك من تأثير على التعاملات التجارية بينها وبين عملائها والموردين وما من شأنه أن يتسبب للشركة في خسائر مالية وهو أمر غير مقبول مهنيا، فتقدمت الشركة بشكوى أصالة عن نفسها ونيابة عن القائمين عليها ممن تمت الإساءة اليهم بصفتهم الوظيفية وليس بشخصهم كون الإساءة التي طالتهم وطالت سمعتهم كانت بحكم عملهم وصلتهم بالشركة.

وقالت الصبيح ردا على سؤال النائب خالد الشطي وحصلت عليه «الوسط»: وأما عن التكييف القانوني لهذه الشكاوى فهو من اختصاص النيابة والقضاء لإعطائها الوصف القانوني الملائم لوقائعها التي أضرت بسمعة الشركة بما يعد جريمة يعاقب عليها القانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

صورة من رد الوزيرة الصبيح

3 تكليفات من «الأمة» لديوان المحاسبة خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر

أعد مجلس الأمة تقارير احصائية عن اعمال المجلس خلال دور الانعقاد الاول من الفصل التشريعي الخامس عشر ومنها تكليف المجلس لديوان المحاسبة ببحث ومتابعة 3 موضوعات مهمة وطلب منه تقديم تقارير دورية إلى المجلس بشان بعض هذه القضايا.

وقد جاءت هذه التكليفات خلال جلسات المجلس التي جرى خلالها مناقشة الموضوعات محل التكليف .. وذلك على النحو التالي:

في جلسة 15 فبراير 2017: تكليف ديوان المحاسبة والطلب من هيئة مكافحة الفساد القيام بفتح باب قبول اي شكاوى او بلاغات بشأن قضايا ايداعات والتحويلات المليونية منذ عام 2006، وتكليف كل من ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد بالقيام بتقديم تقرير يشمل الاجراءات المطلوبة لضمان عدم تكرار التجاوزات المتعلقة بقضايا الايداعات والتحويلات المليونية ولهما التواصل والطلب والتنسيق مع كافة الجهات المعنية في الدولة.

في جلسة 28 مارس 2017: تكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير دوري كل ستة شهور عن متابعة إصدار السندات الحكومية، وذلك بمناسبة بدء وزارة المالية اتخاذ اجراءات اصدار سندات بقيمة 8 مليار دولار على شريحتين، على أن تشمل المتابعة التغطية القانونية للإصدارات والاجراءات التي اتخذتها الحكومة وتضمين التقرير الدوري ما يرى ديوان المحاسبة إضافته من ملاحظات وظواهر عامة على ما تم خلال فترة اصدار السندات والمتابعة لها.

في جلسة 8 يونيو 2017: كلف المجلس في الجلسة السرية المخصصة لمناقشة الحالة المالية للدولة، ديوان المحاسبة بدراسة الحالة المالية للدولة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2017، وأعداد تقرير بشأنها وإحالته إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية.